الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تحويل مشروع تطوير «المناطق الحرة» إلى «إنشائي»

أرسلت وزارة التجارة والصناعة خطابا الى المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن مشروع التوسع في إنشاء وتطوير المناطق الحرة. ووفق مصادر لـ «الأنباء» قالت ان الوكيل المساعد لشؤون الدعم الفني والتخطيط في وزارة التجارة والصناعة فواز الشلال أرسل كتابا الى الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط يفيد فيه بأن مشروع التوسع مدرج منذ الخطة التنموية السنوية الأولى لـ 2010/ 2011 وان الوزارة ترغب في تحويله من مشروع تطويري الى مشروع انشائي. وذكرت المصادر انه نظرا لوجود أرض بمساحة مليوني كيلومتر مربع مخصصة للمشروع سيطرح المشروع كمرحلة تمهيدية على البيوت الاستشارية ثم كمرحلة ثانية وهي الترسية على المكتب الهندسي لعمل دراسة التصاميم الأولية.

عبدالرحمن فوزي

وزير المالية: حال البورصة أفضل بعد تعديلات قانون هيئة الأسواق

الصالح لـ «الأنباء»: هيئة الاستثمار مستمرة في بيع استثماراتها.. ودعم البورصة

محمود فاروق

أكد وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالإنابة أنس الصالح في تصريح لـ «الأنباء» أن الهيئة العامة للاستثمار ماضية في تنفيذ سياساتها وبرامجها الموضوعة للتخارج من بعض حصصها في السوق المحلية ومنها بيت التمويل الكويتي (بيتك) وشركة الاتصالات المتنقلة زين والشركة الكويتية للاستثمار.

وقررت الهيئة العامة للاستثمار في 22 اكتوبر الماضي تأجيل بيع حصتها في «زين» و«بيتك» إلى وقت لاحق، مؤكدة في الوقت ذاته أنها ستضع في الاعتبار - عند طرح الاكتتاب العام - ظروف السوق وضمان تحقيق المصلحة العامة.

اما الكويتية للاستثمار فمن المزمع طرحها للاكتتاب العام قبل نهاية النصف الأول من العام الحالي، علما بأن حصة «هيئة الاستثمار» في «بيتك» 24٪ و«زين» 24,8٪ و«الكويتية للاستثمار» 76٪.

وأوصى مجلس الأمة الاربعاء الماضي بتكليف ديوان عام المحاسبة بإعداد دراسة بشأن بيع الشركات التي تملك بها الهيئة العامة للاستثمار اكثر من 50٪، كما أوصى مجلس الأمة بوقف بيع تلك الشركات لحين انجاز الدراسة التي سيقوم ديوان المحاسبة بإعدادها خصوصا الشركات التي تملك فيها الهيئة أراضي حكومية.

ورد الوزير على سؤال حول طبيعة الدعم الحكومي لسوق الكويت للأوراق المالية خاصة في ظل التوترات السياسية الحالية التي تشهدها المنطقة قائلا: «نحن متواجدون دائما كداعمين للسوق، ومستمرون في تقديم الدعم عبر زيادة الأموال الحكومية الموجهة للسوق، والمبالغ المرصودة لدعم البورصة في نمو مستمر».

وأضاف «ان ضخ الأموال ليس الأمر الأساسي المؤثر في صعود أو هبوط البورصة ولكن هناك أمورا كثيرة أخرى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر المناخ الاستثماري الذي يعتمد على تعديل التشريعات أو سن تشريعات جديدة». وقال ان التعديلات التي تمت على قانون هيئة أسواق المال هو امر مساعد لسوق المال على التحسن، كما أن الضوابط الرقابية التي تشرع فيها هيئة أسواق المال في الوقت الحالي تعمل بشكل فعلي على تفعيل الرقابة الحصيفة.

أسواق المال

وبخصوص تعديلات هيئة أسواق المال التي اقرها مجلس الأمة المداولة الثانية بالإجماع الاربعاء الماضي قال الوزير انس الصالح: إن الحكومة ومجلس الأمة أظهرا تعاونا جيدا في التعديلات التي تمت مؤخرا على القانون، والتي ستعود بالنفع على المناخ الاستثماري في الكويت، وتحفظ حقوق صغار المستثمرين.

وأكد الصالح أن تطوير البورصة وتفعيل الشفافية وحماية صغار المستثمرين وتفعيل الرقابة ونقل سوق الكويت ليكون في مصاف الأسواق الناشئة هي بمنزلة أهداف رئيسية من أهداف هيئة أسواق المال، مؤكدا تفعيل كل تلك الأهداف التي تعد مداخل حقيقية لاستقطاب رؤوس الأموال.

وشملت التعديلات مواد متعلقة بالغرامات والجزاءات بشأن التداولات الوهمية المتعمدة، كما تضمن القانون مادة تسمح بإعفاء جميع أرباح الشركات البورصة من الضرائب.

أنس الصالح

لا تراجع عن بيع حصص الصندوق السيادي في «زين» و«بيتك» و«الكويتية للاستثمار»

ضخ الأموال ليس المؤثر الوحيد في صعود أو هبوط البورصة.. التشريعات لها دور أيضاً

الضوابط الرقابية الجديدة لهيئة أسواق المال ستجعلها حصيفة

المستثمرون الكويتيون في مصر أمام مستقبل واعد

في شأن خارجي حول طبيعة الاستثمارات الكويتية في مصر التي تم الاعلان عنها خلال قمة شرم الشيخ الاقتصادية البالغة قيمتها 4 مليارات دولار قال الوزير أنس الصالح: ان هناك حرصا من المستثمرين ورجال الأعمال والقطاع الخاص الكويتي على المشاركة في المشاريع المصرية خاصة في ضوء القوانين الاستثمارية التي سنتها مصر خلال الفترة الماضية التي بدورها ستساعد على جذب الاستثمار الاجنبي لمصر، مؤكدا ان الكويت مستمرة في دعم مصر من خلال حجم الاستثمارات التي تم الاعلان عنها مؤخرا من منطلق الحرص على تحسين الأوضاع الاقتصادية للشقيقة الكبرى.

وتوقع الوزير في تصريح آخر مستقبلا واعدا للاستثمارات الكويتية في مصر، مثمنا جهود السلطات المصرية في حل كثير من المشكلات التي كان يعاني منها المستثمر الكويتي في السابق وذلك بالتنسيق مع القطاع الخاص الكويتي المتمثل في غرفة تجارة وصناعة الكويت، مؤكدا في الوقت ذاته على الجدية الفعلية التي لمسها الجانب الكويتي في حل المشكلات.

بداية حقبة جديدة.. هل تطير الأسهم ويسقط المشتري الأخير في الفخ؟

بعد انتهاء ماراثون تعديلات قانون أسواق المال.. أين تتجه البورصة الكويتية؟

شريف حمدي

تبدأ تداولات البورصة الكويتية اليوم وسط مرحلة جديدة، بعد ان أسدل الستار نهاية الأسبوع الماضي على مرحلة تعديلات قانون هيئة أسواق المال، التي خرجت أخيرا بتوافق بين أصحاب المصالح الأكثر قوة وتأثيرا على القرار في البورصة كالحكومة ومجلس الأمة وهيئة الأسواق. والسؤال الآن: أين ستتجه البورصة خلال المرحلة المقبلة؟

ان الإجابة عن هذا السؤال تتطلب قراءة هادئة لكي يعرف المستثمر ابرز الحقائق في السوق وماذا حدث في الأشهر الاخيرة:

● هناك مؤشرات داخلية وخارجية عدة ألقت بظلالها السلبية على مجمل أداء هذا السوق، ولكن البعض رمى الكرة في ملعب هيئة أسواق المال وقانونها، غير ان تأثيرات انخفاض أسعار النفط في الربع الاخير من العام الماضي ولحقتها تأثيرات اخرى للحرب الدائرة في المنطقة كان لها انعكاس مباشر على البورصة.

● شهدت المواد المتعلقة بجرائم أسواق المال، وفي مقدمتها المادتان 118 و122 من قانون هيئة أسواق المال اكبر جدل في الساحة السياسية، حيث تقدم غير نائب لتعديلها، وبالأحرى لتخفيف العقوبات فيها، وهو تدخل سياسي غرضه تمكين المضاربات ذات المكاسب السريعة، وهو أمر لا يفيد احدا على المدى البعيد سوى تسجيل نقاط انتخابية، غير انه في الواقع لم يتغير شيء جوهري، حسب مصادر رقابية. فالتوافق على تعديل المادة 122 أضاف عبارة «كل من ثبت قيامه عمدا» (بالتداول الوهمي)، لكن فعليا هيئة الأسواق لا تحيل المتلاعب من دون التأكد من تعمده التلاعب حيث هناك إجراءات تسبق الإحالة للنيابة مثل تقرير من إدارة التداول، حيث نظام التداول يكشف اذا كان هناك تلاعب ما.

● هناك بعض الحقائق الفنية وهي التي تهم المستثمر الساعي الى معرفة اداء الشركات في السوق حيث يبني قراره بصرف النظر عن معطيات خارج السوق وهي كالتالي:

● حققت الشركات الكويتية نموا في أرباح 2014 بنسبة 7٪، حيث بلغ إجمالي الأرباح 1,7 مليار دينار مقارنة مع 1,6 دينار، ورغم أن نسبة النمو ليست مرضية إلى حد ما اذا ما قورنت مع أرباح شركات سوق دبي التي قاربت 50٪.

● هناك بعض المؤشرات في ارباح الشركات شهدها قطاع الشركات الاستثمارية، حيث حقق نموا في الأرباح نسبته 230٪، وهو ما يشير إلى أن كثيرا من هذه الشركات خرجت من عنق الزجاجة وإن كان أمامها تحد في إثبات إلى أي مدى هي قادرة على مواصلة النمو، خصوصا أن ما حققته من أرباح في 2014 جاء بدرجة لا يستهان بها من نتاج بيع أصول مقابل التسويات مع الجهات الدائنة.

● من العوامل المهمة أيضا ارتفاع أرباح قطاع البنوك - أكبر قطاعات السوق الكويتية - حيث بلغ نمو الأرباح 24,5٪ بمبلغ 660 مليون دينار ارتفاعا من 530 مليونا في العام قبل الماضي، وهو مؤشر على تحسن البيئة التشغيلية إلى حد ما، وانعكست هذه الزيادة في الأرباح التي تعد الأعلى منذ بداية سنوات الأزمة في 2008 على التوزيعات النقدية البالغ إجماليها 300 مليون دينار، وهي الأعلى أيضا منذ الأزمة (قد يكون قطاع البنوك هو الأكثر استقرارا حاليا بالبورصة وأرباحه تشكل نحو 45٪ من اجمالي ارباح الشركات المدرجة).

● مخصصات البنوك انخفضت في 2014 بنسبة 17٪ من نحو 737 مليون دينار في 2013 إلى 612 مليونا العام الماضي. والمخصصات هي اكثر الملفات التي تشكل ضغطا على نتائج البنوك منذ بداية الأزمة، ورقم المخصصات مازال كبيرا.

● شهدت قيمة عقود مناقصات الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية والشركات التابعة لها قفزة في العام الماضي نتيجة تنفيذ برنامج الحكومة للمشاريع التنموية، إذ بلغ إجمالي العقود 1,4 مليار دينار مقارنة مع مليار دينار في 2013، أي ان نسبة النمو بلغت 40٪، وهو ما يعد عاملا مهما لهذه الشركات ينعكس مباشرة على نتائجها المالية، ولكن الملاحظ في هذه الجزئية أن أكثر الشركات التي ترسى عليها المناقصات سواء المطروحة من جهات كويتية أو إقليمية هي الشركات المدرجة بقطاع الصناعة، ورغم ذلك فإن أرباح القطاع تراجعت بنسبة 3٪، حيث بلغت 166,4 مليون دينار مقارنة مع 171,6 مليون دينار في العام قبل الماضي، وهنا علامة استفهام كبيرة؟

● انخفضت قيمة تسويات المديونيات التي تمت خلال العام الماضي، إذ بلغت 350 مليون دينار، مقارنة مع 750 مليونا في العام قبل الماضي، وهو امر يدل على أن كثيرا من الشركات إما أنهت ملف الديون المتعثرة بالكامل كما أعلنت أكثر من شركة، أو تقليص حجم الديون إلى حد كبير وهو ما يعني انخفاض تكلفة الدين التي كانت تشكل عبئا كبيرا لهذه الشركات.

● رغم أن أرباح الشركات شهدت نموا في العام الماضي، إلا أن التوزيعات النقدية كانت متقاربة كثيرا مع توزيعات 2013، حيث بلغت في 2014 نحو 891 مليون دينار مقارنة مع 886 مليونا، بنسبة نمو 0,6٪، وهو ما يشير - ربما - إلى أن بعض الشركات تفضل احتجاز الأرباح وعدم الإفراط في التوزيعات تحوطا مما هو آت.

● بعيدا عن هذه المعطيات، فإن السوق قد يعود إلى سيرته الأولى، حيث الزخم المضاربي قد يعود بدافع من وضوح الرؤية بعد انتهاء مرحلة تعديلات قانون هيئة الأسواق، ورغم بعض «غض النظر» الذي قد يصيب المراقب بعد عام ونصف العام من الجدل حول التعديلات، إلا أن المستثمر يفترض ان يعلم ان البورصات دورات صاعدة ونازلة، فقد تنجح المضاربة اليوم وغدا وربما تنفخ الأسعار بشكل مضاعف في الأشهر المقبلة، لكن حتما الفقاعة ستنفجر يوما ما، لان القيمة الحقيقية لأي سهم هي قيمته العادلة التي يراها السوق (بمعطيات فنية ونفسية)، فعندما يتضاعف سعر سهم بلا أي معطيات تبرر قيمته فحتما لن يلقى من يشتريه مع الوقت، وستكون العاقبة على المشتري الأخير الذي سيسقط في الفخ وتنفجر الفقاعة في وجهه.

البورصات دورات صاعدة ونازلة لكن للأسهم قيمة عادلة مهما نفخها المضاربون

شماعة التعديلات انتهت.. فهل يمكن للسوق الفكاك من الحروب وأسعار النفط والنتائج المالية؟

الرقيب أمام مهمة لا يحسد عليها.. هل يغض النظر أم يمارس دوره الطبيعي؟

هل المتلاعب أقوى من السيستم.. الذي يكشف كل حركة؟

أرباح الشركات الكويتية نمت بـ 7٪.. وفي سوق دبي 50٪

لا نمو في التوزيعات النقدية في 2014.. فأين تنافسية السوق الكويتية؟